من فئة العمر هذه، والذين، نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي أحدثته حرب تشرين، تراجعت اعداد العاملين منهم من الضفة الغربية حيث توجهوا للبحث عن ظروف عمل أفضل في الأردن ودول الخليج. ورغم أن الاقتصاد الاسرائيلي تمكن من استيعاب جزء كبير من العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي نصف العاملين في هذه المناطق، إلا أن هناك ترابطاً ضعيفاً بين عدد العمال المهاجرين والعاملين في اسرائيل، وهذا عائد في الاساس، إلى أنه، إضافة إلى أن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد باستطاعته استيعاب المزيد من القوة العاملة، فإن الاقتصاد الاسرائيلي، حسب الاحصاء الرسمي، قد استوعب نسبة معينة من القوة العاملة العربية يحاذر أن يتجاوزها. وبالتالي فإن وتيرة الهجرة قد ظلت مرتبطة بقدرة اقتصاد المناطق المحتلة أو عجزه عن استيعاب الطاقة البشرية المستجدة في قوة العمل.

السياسة الاسرائيلية وأثرها على القوة العاملة للضفة الغربية وقطاع غزة

تركت السياسة الاسرائيلية نتائج هامة وخطيرة على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من حيث اضعاف القطاعات المنتجة وجعلها عاجزة عن المحافظة على القوة العاملة التي تستخدمها. ورغم ما صرح به من أهمية انشاء مشروعات، في داخل المناطق المحتلة، من قبل المسؤولين الاسرائيليين، الا أنه، حتى الآن، لم يتم إقامة اي مشروع يمكن أن يساهم في تنمية الاقتصاد. وما تم انشاؤه كان مقتصراً على المستوطنات الاسرائيلية القائمة في المناطق المحتلة بهدف تكريس وجود هذه المستوطنات كأمر واقع، وإيجاد فرص عمل للمستوطنين، مما يكفل استمرارية بقائهم فيها. فالسياسة الاسرائيلية التي تهدف الى تفريغ الاراضي من سكانها، وبالتحديد من الفئات الشابة، تستدعي عدم إيجاد فرص عمل لهم، بل هي أميل الى التقليل من هذه الفرص وجعلها مرهونة بالقرار الاسرائيلي.

وفي الواقع، فقد كان قيام المستوطنات عبئاً ثقيلاً على اقتصاد المناطق المحتلة؛ اذ ساهم في مزيد من إضعافه وتبعيته؛ حيث اقيمت هذه المستوطنات على أفضل الاراضي الزراعية في المناطق المحتلة. ففي الضفة الغربية مثلاً، تجاوزت مساحتها ١٣٪ من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، كما استهلكت هذه المستوطنات التي تعتمد على الزراعة المروية نسبة كبيرة من مياه المناطق. هذا، اضافة الى مياه الآبار التي حفرت بعمق يزيد عن ٥٠٠ متر، علماً بأن الآبار العربية لا يزيد عمقها عن ٦٠ متراً، مما ادى الى انخفاض مستوى المياه الجوفية وزيادة ملوحتها. وقد ساهم ذلك في مزيد من اضعاف قطاع الزراعة؛ الذي ادى الى تسريع هجرة العمال الزراعيين ودفعهم للبحث عن فرص عمل اخرى خارج هذا القطاع.

كما عملت السلطات الاسرائيلية على عرقلة إقامة منشآت جديدة، ووضعت العراقيل أمام القائم منها؛ وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية وعدم تسهيل استيراد المواد الخام، وتصدير المنتجات، زراعية كانت أم صناعية.